نشرة

وزارة الشؤون الاقتصادية

العدد 001
الفصل الأول من 2023

ميزانية الاستثمار المدعمة لسنة 2023:

أكثر من 51 مليار أوقية جديدة ثلثيها تقريبا على الموارد الذاتية للدولة

فخامة الرئيس يتسلم الرئاسة الدورية لمجموعة الخمس لدول الساحل:

" مصممون بحزم على إعادة تفعيل المجموعة والتصدي لأبرز التحديات"

نشرة

وزارة الشؤون الاقتصادية

المدير الناشر

أحمد محمدو
المستشار المكلف بالاتصال والعلاقات العامة

لجنة القراءة

د . يسلم حمدان ، مكلف بمهمة.
د. انكنور كودورو هارون ، مكلف بمهمة.
عز الدين داداه ، مكلف بمهمة.
د. المصطفى سيدي محمد ، المستشار الاقتصادي.
د. محمدو امبابه ، مستشار مكلف بالإصلاحات.

للإتصال :

0022245251477
البريد الإلكتروني :
Ouldmodou@economie.gov.mr

ص ، ب : 238
شارع نيلسون مانديلا
نواكشوط - موريتانيا

Www.economie.gov.mr

محتوى العدد

اجتماعات الربيع 2023 لمؤسسات برايتون وودز
مؤسسات مالية دولية تتعهد بفتح آفاق جديدة لتمويل التنمية في بلادنا
الصفحة 04

ميزانية الاستثمار المدعمة لسنة 2023 :
أكثر من 51 مليار أوقية جديدة..
ثلثيها تقريبا على الموارد الذاتية للدولة
الصفحة 05

موريتانيا: التأهل لبرنامج "العتبة" لمؤسسة تحدي الألفية خطوة على الطريق الصحيح
الصفحة 07

السياسة الحكومية في مجال تثمين الأملاك العقارية الزراعية:
مقاربة جديدة للاستغلال الأمثل للمقدرات الزراعية
الصفحة 14

التعاون الموريتاني الياباني: شراكة تتعزز
الصفحة 10

متابعة وتقييم أداء محفظة المشاريع :
تحسن مطرد في التنفيذ
الصفحة 13

فخامة الرئيس يتسلم الرئاسة الدورية لمجموعة دول الساحل الخمس :

مصممون بحزم على إعادة تفعيل المجموعة والتصدي لأبرز التحديات

تسلم فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني يوم 20 فبراير 2023 في العاصمة التشادية نجامينا، الرئاسة الدورية لمجموعة دول الساحل الخمس، خلفا للرئيس التشادي السيد محمد إدريس ديبي، وذلك خلال حفل اختتام الدور الطارئة لقمة المجموعة. وفي كلمة له بالمناسبة شكر فخامة رئيس الجمهورية رؤساء دول المجموعة على الثقة من خلال تكليفه بالرئاسة الدورية الحالية للمنظمة وأكد لهم فخره بهذه الثقة، ووعيه بحجم المسؤولية التي أوكلت إليه في الظرفية الاستثنائية التي تمر بها المنظمة.

وقال إنه "على الرغم من السياق الإقليمي والدولي غير المواتي إلى حد ما، تمكنت منظمتنا الفتية - التي تأسست سنة 2014- بسرعة كبيرة من إيجاد مكان لها على الساحة السياسية والدبلوماسية الدولية، وحشدت شركاءها حول برامجها الخاصة بالحوكمة والمرونة والأمن" . وأضاف أنها " وضعت استراتيجية للتنمية والأمن، بالإضافة إلى برنامج استثماري ذي أولوية للفترة 2019-2021 قررنا خلال القمة العادية الأخيرة في 15 فبراير 2021 تحديثه مع مراعاة السياق الجديد لتدهور الوضع الأمني".

كما تناول فخامة الرئيس، التحديات التي تواجه المنظمة حيث قال: "شهدت منظمتنا خلال العامين الماضيين ظروفًا داخلية وخارجية استثنائية أثرت بدرجات متفاوتة بشكل خطير على الأداء المنتظم لهيئاتها المختلفة. وكان الحدث الأبرز في هذه الفترة، انسحاب مالي من مجموعة الدول الخمس ومن جميع هيئاتها، الأمر الذي أثر فجأة على وحدة فضائنا الجغرافي وحرم المنظمة من الإسهام المتميز لدولة شقيقة وعضو مؤسس."

وأضاف: "وفي الوقت نفسه، عززت الجماعات الإرهابية من حضورها في المناطق الحدودية الثلاث، مما أدى إلى نزوح آلاف الأشخاص داخليًا وزيادة عدد الضحايا يومًا بعد يوم. لقد كان الأمر مؤلمًا لنا جميعًا، لكننا مع ذلك مصممون على مواصلة العمل من أجل عودة إخواننا الماليين إلى مجموعة الخمس في الساحل التي كانت وستظل عائلتهم. كما أننا مصممون بحزم على الاستمرار في تجميع مواردنا وتضافر جهودنا للتصدي بشكل مشترك لتحديات الأمن والتنمية التي نواجهها. ولأن مجموعة دول الساحل الخمس هي الإطار الأنسب لذلك، يجب علينا أن نبذل قصارى جهدنا للحفاظ عليها وتعزيزها."

وأكد فخامة الرئيس أنه "في مجال التنمية، يجب علينا بسرعة، مراجعة هيئاتنا وبرامجنا واعتمادها بسرعة مثل استراتيجية التنمية والأمن وبرنامج الاستثمار ذي الأولوية 2023 - 2025 وتنشيط البرامج غير المكتملة والمعلقة، والعمل على ضمان قيام شركائنا بتعزيز وتجسيد التزاماتهم إلى جانبنا. نتذكر جميعًا مؤتمر نواكشوط للمانحين في 2018 لتمويل برنامج الاستثمار ذي الأولوية، والذي شهد التعبير عن استعداد قوي من المانحين، لكن تجسيد هذا الاستعداد مازال ضعيفا."

وفي إطار أنشطة ترأس بلادنا للمجموعة، عقد معالي وزير الشؤون الاقتصادية السيد أوسمان مامودو كان رئيس مجلس وزراء مجموعة دول الساحل الخمس، يوم 20 مارس 2023 في نواكشوط عبر تقنية الاتصال المرئي، اجتماعا مع مجلس وزراء الوصاية في دول المجموعة.

وتم خلال الاجتماع، مناقشة تقرير الأنشطة التي قامت بها الأمانة التنفيذية سنة 2022، والمصادقة على تنفيذ ميزانية 2022، وعلى برنامج عمل سنة 2023، ومشروع ميزانية 2023.

كما ناقش الاجتماع، الاستراتيجية الجديدة للتنمية والأمن لمجموعة دول الساحل الخمس، وبرنامج الاستثمارات ذات الأولوية. ويأتي هذا الاجتماع تتويجا لأعمال اجتماع خبراء الدول الأعضاء في المجموعة المنعقد من 14إلى 15 مارس 2023 وخصص لمناقشة جملة من المواضيع ذات الصلة بعمل المنظمة في مجالي الأمن والتنمية ووضع اللمسات الأخيرة على جميع الملفات التي ستدرج على جدول أعمال اجتماع مجلس وزراء المجموعة.

وخلال افتتاحه للاجتماع قال السيد عز الدين داداه، مكلف بمهمة بالوزارة، الأمين العام وكالة، إن الرئاسة الموريتانية واعية ومدركة تمام الادراك أهمية المرحلة الحالية من عمر المنظمة التي تتطلب من جميع الدول الأعضاء والشركاء الماليين والفنيين تضافر الجهود والتحرك من الآن فصاعدا في الاتجاه الصحيح لتمكين شعوب الفضاء الساحلي من تحقيق آمالها وتطلعاتها المشروعة في مجالي الأمن والتنمية.

وأضاف أن موريتانيا ستعتمد خلال رئاستها للمجموعة استراتيجية جديدة تأخذ في الحسبان إدماج كافة الدول الأعضاء في المنظمة وشركائها الفنيين والماليين في عمل مشترك هدفه توفير الأمن والاستقرار والتنمية في فضاء المجموعة.

وفي نفس السياق خلال النقطة الصحفية الأسبوعية للتعليق على نتائج اجتماع مجلس الوزراء أكد معالي الوزير الناطق باسم الحكومة، السيد الناني ولد شروقه، أن اختيار فخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، لرئاسة مجموعة دول الساحل الخمس، في هذا الظرف الاستثنائي، جاء نتيجة لقناعة رؤساء هذه الدول بالجهود التي يبذلها ولثقتهم في نهجه السياسي من جهة، وتثمينا للدور الذي تضطلع به موريتانيا في شبه المنطقة، التي تواجه تحديات أمنية واقتصادية، من جهة أخرى.

اجتماعات الربيع 2023 لمؤسسات برايتون وودز

مؤسسات مالية دولية تتعهد بفتح آفاق جديدة لتمويل التنمية في بلادنا

رحب مجلس الوزراء خلال اجتماعه المنعقد بتاريخ 19 ابريل 2023 بالنتائج المرضية للبعثة التي قادها وزيرا الشؤون الاقتصادية وترقية ا لقطاعات الإنتاجية، والمالية، ومحافظ البنك المركزي الموريتاني إلى اجتماعات الربيع لسنة 2023 المنظمة من طرف صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي، والتي انعقدت في الفترة من 10 إلى 16 أبريل 2023، في واشنطن.

وكانت نتائج هذه المشاركة موضوع تصريح لمعالي وزير الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية السيد أوسمان مامودو كان الذي أوضح أنها مكنت من إجراء سلسلة من اللقاءات الهامة من بينها لقاء مع نائب رئيس البنك الدولي المكلف بغرب ووسط إفريقيا والمديرة المكلفة بالمنطقة. وخلال اللقاء مع نائب الرئيس، أشار هذا الأخير إلى أنه من بين 24 بلدا في غرب ووسط إفريقيا تعتبر موريتانيا إحدى أحسن الدول أداء فيما يتعلق بتنفيذ المشاريع. وأضاف الوزير أن المتابع للوضع سيدرك لا شك أن موريتانيا قطعت اشواطا مهمة خلال السنتين الاخيرتين، مقارنة بما كنا عليه، وذلك بفضل توجيهات فخامة رئيس الجمهورية في هذا المجال.

وقال إن الوصول لهذا الهدف كان بفضل التحلي بالمسؤولية الذي أبداه منسقو المشاريع الذين هنأهم على ما بذلوه من تفان كما شجعهم على مواصلة الجهود مشيرا إلى أننا ما زلنا نسعى إلى مزيد تحسين تنفيذ المشاريع والرفع من أدائها.

كما عبر الوزير عن سعادته قائلا: "لقد سعدنا كثيرا بتلقي التهاني من قبل البنك الدولي نظرا للتطور الملحوظ والنتائج التي تم الحصول عليها في تنفيذ المشاريع، هذا الأداء الجيد كان محل إشادة وتكريس للثقة، حيث أن البنك الدولي بصدد منح موريتانيا تمويلات إضافية لم تكن في الحسبان، كما تعتزم مجموعة البنك الدولي تمكين بلادنا من الولوج إلى مصادر تمويل جديدة عن طريق الشباك الإقليمي. ويرجع الفضل في ذلك إلى العمل المتميز الذي قام به منسقو المشاريع الذين أجدد شكري لهم".

وفي سياق متصل، كشف الوزير أن النقطة الأخرى التي تطرق لها مع نائب رئيس البنك الدولي، هي الطلب من البنك مساعدتنا في تنظيم منتدى كبير، قبل نهاية السنة، يضم جميع الشركاء الفنيين والماليين لبلادنا لمعرفة إلى أي مدى يمكنهم المشاركة في تمويل خطة عمل استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك لفترة 2021-2025 والتي سنحتاج لتمويلها إلى تعبئة قرابة 10 مليارات

دولار أمريكي.

وبخصوص العلاقات مع صندوق النقد الدولي، أكد الوزير أن البرنامج ما بين بلادنا والصندوق قد بدأ تطبيقه في ظروف جيدة. أما اللقاء الذي أجرته البعثة بواشنطن خلال اجتماعات الربيع، مع المدير العام المساعد لصندوق النقد الدولي، فقد مكن من التزام هذا الأخير بدعم ملف موريتانيا لدى مجلس إدارة الصندوق من أجل الاستفادة من تسهيلات مستحدثة تتعلق بالاستدامة والصمود وهي عبارة عن تسهيلات جديدة تم اعتمادها خلال أكتوبر الماضي واستفادت منها في مرحلتها الاولى دول محددة صنفت كنموذج وقد تم تعميم هذا التسهيل لفائدة دول أخرى مؤهلة. ويبرهن هذا الالتزام من قبل إدارة الصندوق بدعم ملف موريتانيا على الاعتراف بجودة أداء بلادنا فيما يتعلق بتنفيذ البرنامج الذي تم التفاوض والتعاقد عليه مع الصندوق.

كما استعرض الوزير لقاءات جمعته مع هيئات أخرى في إطار اللقاءات الثنائية. وفي هذا الجانب تم عقد لقاء مع المديرة العامة لمؤسسة تحدي الألفية، بطلب منها، عبرت خلاله عن ارتياحها للتقارير الإيجابية التي تسلمتها عن موريتانيا بعد الزيارة التي قامت بها نائب رئيس المؤسسة التي أطلقت الحوار ما بين بلادنا ومؤسستها، وكذلك بدء عمل اللجنة الفنية التابعة للمؤسسة المكلفة بلادنا، وعبرت المسؤولة الامريكية عن ارتياحها لنتائج الحوار والإجراءات التي تم القيام بها في هذا الإطار.

أما عن اللقاء مع رئيس البنك الأوربي للاستثمار، فقد أبرز معالي الوزير أنه تمحور حول اللقاء الذي جمع رئيس الجمهورية برئيس البنك ببروكسل يوليو الماضي وركز على الإمكانيات الهائلة لموريتانيا في مجال الهيدروجين الأخضر وعلى تمويل الخط الكهربائي عالي الجهد نواكشوط-النعمة. وفي ختام لقاء الوزير برئيس البنك الأوربي للاستثمار، أكد هذا الأخير مساهمة مؤسسته في تمويل الخط الكهربائي المذكور. وقد التقى الوزير نائب رئيس الوكالة اليابانية للتعاون الدولي التي تمول عن طريق المنح جزءا من نشاط التنمية في بلادنا خصوصا في قطاع الصيد. وفي هذا الصدد سبق لنا، يضيف الوزير، مطالبة الوكالة بمنح قروض ميسرة خلال زيارتنا الأخيرة لطوكيو، خصوصا في ظل تقارير المؤسسات المالية الدولية حول تحسن وضعية مديونيتنا. وهو ما تمت الموافقة عليه بعد توفر الشروط المطلوبة حيث عبرت الوكالة عن التزامها بمنح قروض ميسرة إلى جانب المنح والهبات التي درجت على تقديمها، وستكون البداية بتمويل مشروع لصالح التنمية الريفية. كما عقد لقاء مع مسؤولي منصة أفريقيا 50 التابعة للبنك الافريقي للتنمية والتي تدعم بلادنا في مجال تنفيذ مشاريع الطريق السريع بين نواكشوط /بتلميت وتمحور اللقاء حول تذليل الصعوبات التي تمت ملاحظتها سابقا. وفي اللقاء مع مسؤولي مؤسسة التمويل الدولي التابعة للبنك الدولي، - يقول معالي الوزير- كانت لنا الفرصة لشكرهم على الدعم الذي تقدمه المؤسسة لوكالة ترقية الاستثمارات بموريتانيا وكذلك للمقاولات الصغيرة والمتوسطة عبر قطاع البنوك الوطنية. وبحثنا معهم إمكانية تمويل مشروع محاور الطريق السريع نواذيبو- نواكشوط-روصو، وقد قاموا حتى الآن بتعبئة الموارد الضرورية لإجراء الدراسات الفنية للمشروع. وعن تعبير الحكومة عن ارتياحها خلال اجتماع مجلس الوزراء في سابقة من نوعها عن أداء بعثة بلادنا المشاركة في اجتماعات الربيع 2023 قال الوزير إن دافع ذلك الآفاق الرحبة المتاحة اليوم نتيجة لوضوح الرؤية في السياسات والإصلاحات المقام بها وحسن الأداء في التنفيذ، وخلص إلى القول " قبل سنوات لا أعتقد اننا كنا سنحظى بلقاء هذا الكم من المسؤولين رفيعي المستوى". وعليه فقد رحب فخامة رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء بالثناء والاعتراف الذي حظيت به موريتانيا من كل هذه الهيئات الدولية والشركاء.

ميزانية الاستثمار المدعمة لسنة 2023 :
أكثر من 51 مليار أوقية جديدة.. ثلثيها تقريبا على الموارد الذاتية للدولة

درج فقهاء المالية العامة من خلال تصنيفهم لأنواع الميزانيات على إدراج ميزانية الاستثمار في إطار الميزانيات غير العادية وذلك بناء على تقسيم النفقات العامة إلى نوعين: نفقات عادية، ونفقات غير عادية.

فالأولى هي التي تتجدد سنويا مثل المرتبات وتكاليف تسيير المرفق العمومي، ويسهل على الحكومة تقديرها وتغطيتها من خلال الايرادات العادية مثل الضرائب، أما الثانية فتتمثل في النفقات الطارئة التي تترتب على حالات استثنائية كالأوبئة والكوارث الطبيعية غير المتوقعة ونفقات هذه الحالات تستدعي تغطيتها من ايرادات غير عادية كالقروض والهبات.

ويبرر هذا التقسيم بأن النفقات غير العادية لا يمكن تسديدها من خلال الايرادات العادية وبالتالي فإنه من الأفضل أن لا تدرج في الميزانية الرئيسية بل تخصص لها ميزانية استثنائية، من أبرز نماذجها ميزانية الاستثمار المدعمة.

وقد عرفت بلادنا ميزانية الاستثمار المدعمة، بموجب المرسوم رقم 86-178 الصادر بتاريخ 29 أكتوبر 1986 المنشأ لميزانية الاستثمار المدعمة، الذي ألحقها بقانون المالية السنوي. وظل إعداد ميزانية الاستثمار العمومي لفترة طويلة يتم بشكل سنوي وبناء على ما يتوفر من موارد مالية، لا على أساس احتياجات حقيقية محددة بشكل عقلاني يخدم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وخلال عقد التسعينات من القرن المنصرم بدأت الحكومة الموريتانية بناء على اقتراح من شركائها في التنمية، وعلى غرار السياسات المنتهجة في بلدان شبه المنطقة، اعتماد آلية برمجة متجددة ثلاثية للاستثمار العمومي (برنامج الاستثمار العمومي).

ومن الواضح هنا أن ثمة رابطا قويا بين ميزانية الاستثمار المدعمة وبرنامج الاستثمار العمومي فالأولى هي أداة لتنفيذ الثاني، وهي جزء لا يتجزأ منه.

ويتم تنفيذ برنامج الاستثمار العمومي على مدى ثلاث (3) سنوات بمحتوى دقيق ومحدد، ويمكن مراجعته كل سنة وتمثل أقساطه السنوية النفقات الرأسمالية لقانون المالية ويتم تنفيذها من خلال ميزانية الاستثمار المدعمة، وهو ما يعني أن السنة الأولى من تنفيذ برنامج الاستثمار العمومي تتوافق مع ميزانية الاستثمار المدعمة لذات السنة وهي أداة تنفيذ البرنامج.

تطور كبير في مجال برمجة الاستثمارات..

لقد سجلت آلية برمجة الاستثمارات تحسنا ملحوظا في السنوات الأخيرة. ومن أجل ضمان التنفيذ الفعال للسياسة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية والثقافية على النحو المحدد في استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك، صدر المرسوم رقم 2016-179 بتاريخ 13 أكتوبر 2016 الذي يحدد الإطار المؤسسي لتصميم واختيار وبرمجة الاستثمار العمومي الذي يستهدف خلق المزيد من الانسجام والتناسق في إعداد برنامج الاستثمار العمومي للمساهمة في تحسين استدامة وديمومة المديونية، إضافة إلى تعبئة أفضل للموارد.

وتعززت آلية برمجة تنفيذ الاستثمارات بفضل صدور القانون النظامي رقم 2018-039 بتاريخ 30 اكتوبر 2018 الذي يلغي ويحل محل القانون رقم 78-011 الصادر بتاريخ 19 يناير 1978، المتضمن القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية الذي حدد جدولة زمنية لإعداد الميزانية. كما استفادت من توصيات بعثة صندوق النقد الدولي لتقييم إدارة الاستثمار العمومي التي زارت موريتانيا سنة 2020.

وعلى صعيد الجهود الهادفة إلى تسريع وتيرة البرامج التنموية، شهد العام 2021 اتخاذ جملة من الإجراءات الجديدة الهادفة إلى تحسين أداء وتنفيذ المشاريع يذكر منها:

- تقديم بيانين لمجلس الوزراء شهري ابريل وديسمبر تضمنا جملة من التوصيات التي دخلت حيز التطبيق؛ - عقد اجتماعات على مستوى رئاسة الجمهورية والوزارة الأولى تجمع منسقي المشاريع وزراء القطاعات المعنية، حيث وضع منسقو المشاريع أمام مسؤولياتهم وتلقوا تعليمات صارمة بضرورة بذل مجهود أكبر لتحسين أداء مشاريعهم؛ - تقديم بيان شهري دوري لمجلس الوزراء يتضمن وضعية تقدم تنفيذ المشاريع والبرامج منذ الفصل الأخير لسنة 2022.

الملامح الاساسية لميزانية الاستثمار المدعمة 2023

شكلت ميزانية الاستثمار المدعمة لسنة 2023 انعكاسا جليا لتوجهات برنامج تعهداتي لفخامة رئيس الجمهورية كما تترجم أولويات السياسات العمومية المحددة في استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك. وبالفعل، فما تزال جائحة كوفيد 19 تؤثر سلبا على الاقتصاد والمجتمع. ولذلك، فقد تضمن قانون المالية 2023 إجراءات من شأنها الحد من هذه الآثار ودعم لفئات الهشة.

البقية ص 6

ميزانية الاستثمار المدعمة لسنة 2023 :
أكثر من 51 مليار أوقية جديدة.. ثلثيها تقريبا على الموارد الذاتية للدولة

التوجهات الرئيسية وتوزيع الميزانية

يصل المبلغ الاجمالي لميزانية الاستثمار المدعمة 2023 مقدار 51,3 مليار أوقية جديدة. وتشكل هذه الميزانية الجزء الاول من برنامج الاستثمار العمومي 2023-2025 وهي موزعة حسب مصادر التمويل على النحو التالي:

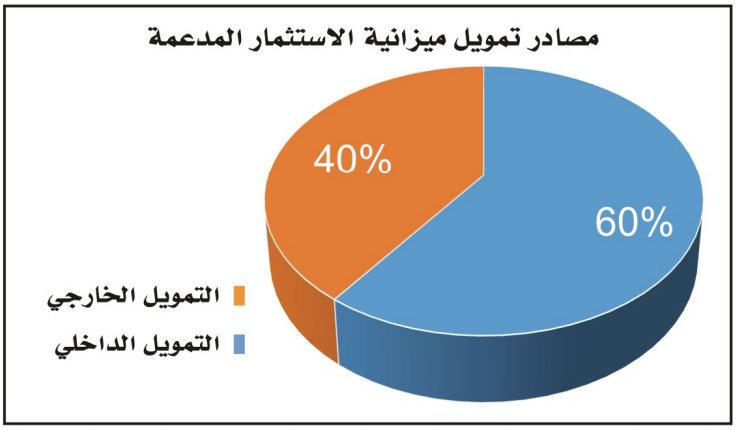

ـ التمويل الداخلي بغلاف مالي قدره 31 مليار أوقية ، أي 60٪ ؛
ـ التمويل الخارجي الذي تبلغ قيمته 20,3 مليار أوقية، أي 40 ٪،
ويتكون من : منح بمبلغ 8,3 مليار أوقية ، وقروض بمبلغ 12 مليار أوقية.
وتبلغ الاستثمارات الممولة على شكل قروض تنفذها الإدارات المركزية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الاداري 7,3 مليار اوقية.

التوزيع القطاعي للميزانية المدعمة للاستثمار

يعكس التوزيع القطاعي للميزانية المدعمة للاستثمار لسنة 2023 أولويات الحكومة أي البنى التحتية الداعمة للنمو، ومكافحة الفقر والاقصاء وتعزيز قدرات المصادر البشرية. وتتوزع على النحو التالي:
ـ قطاع التنمية الريفية، الذي يعتبر أحد مصادر التنويع المستدام للاقتصاد الوطني،
ـ قطاع التنمية الصناعية (باستثناء سنيم)،
ـ قطاع الاستصلاح الترابي؛
ـ المصادر البشرية ؛
ـ قطاع التنمية المؤسسية؛
ـ المشاريع متعددة القطاعات.
ويوضح الجدول التالي التوزيعات النسبية لموارد الميزانية على القطاعات المعنية:

	مليار أوقية جديدة	%
التنمية الريفية	7,3	14,23
التنمية الصناعية (باستثناء سنيم)	6,8	13,26
الاستصلاح الترابي	15,3	29,82
المصادر البشرية	5,2	10,14
التنمية المؤسسية	3,6	7,02
المشاريع متعددة القطاعات	13,1	25.53
المجموع	51,3	100

أما بحسب التنفيذ، فتتولاه الجهات التالية:
ـ الإدارة العمومية؛
ـ المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري؛
ـ المؤسسات العمومية؛
ـ صونادير
ـ سنيم

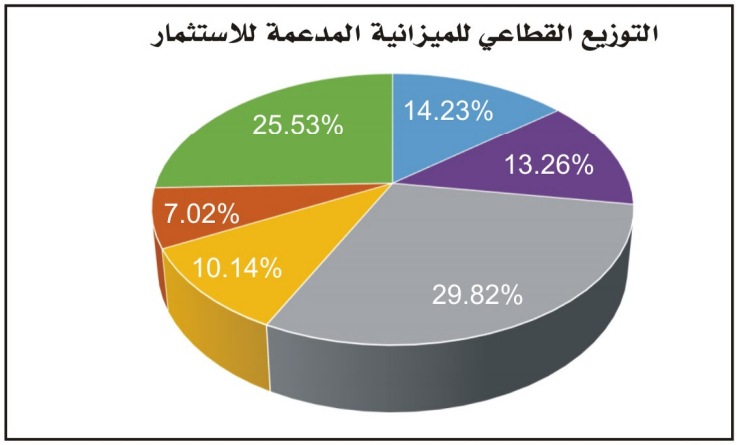

توزيع ميزانية الاستثمار 2023 حسب مرتكزات استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك

ـ بلغت مخصصات ميزانية الاستثمار المدعمة للمرتكز الأول "تعزيز النمو القوي والشامل والمستدام" 22,12مليار أوقية وهو ما يمثل 43 ٪. من الميزانية.
ـ بلغت مخصصات ميزانية الاستثمار المدعمة للمرتكز الثاني "تطوير رأس المال البشري والولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية" 19,98 مليار أوقية ، أي 39 ٪.من الميزانية.
ـ بلغت مخصصات ميزانية الاستثمار المدعمة للمرتكز الثالث "تعزيز الحكامة بجميع أبعادها" 9,2 مليار أوقية جديدة، أي 18 ٪ من الميزانية.

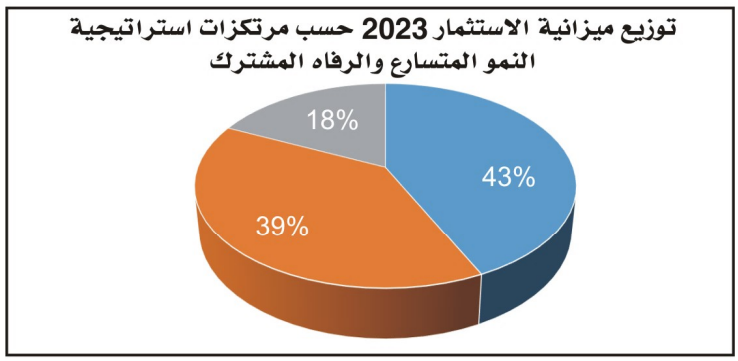

يشهد إعداد ميزانية الاستثمار المدعمة تحسنا كبيرا في الوقت الحالي، بفضل تمرس مصالح وزارة الشؤون الاقتصادية بهذا التمرين، إضافة الى التحسينات الكبيرة التي أدخلها القانون النظامي الجديد المتعلق بقوانين المالية. كما يمكن أن نسجل هنا التحسينات التي طرأت خلال العامين الماضيين في مجال تنفيذ المشاريع بسبب فعالية الرقابة المستمرة لتنفيذ الاستثمارات العمومية التي أثمرت نتائج جيدة، ومع ذلك، فما يزال يتعين بذل جهود متواصلة لزيادة تحسين أداء مشاريع وبرامج الاستثمار العام.

موريتانيا: التأهل لبرنامج "العتبة" لمؤسسة تحدى الألفية خطوة على الطريق الصحيح

من المتوقع أن يشكل تأهل بلادنا لبرنامج "العتبة" لمؤسسة تحدى الألفية، رافعة حقيقية تدفع بمتابعة حزمة الإصلاحات التي أطلقتها بلادنا، كما سيمكن من تحسين الظروف المعيشية للموريتانيين بشكل كبير، والمساهمة في تسريع بناء موريتانيا جديدة.

ويمثل هذا الإنجاز ثمرة سنوات من العمل الجاد بقيادة فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، نفذت خلالها الحكومة إصلاحات مهمة في المجال السياسي لضمان تحقيق دولة القانون والحريات المدنية وتحسين الحكامة الرشيدة من خلال مكافحة الفساد، كما تم إطلاق إصلاحات اقتصادية لتحسين مناخ الأعمال ، وكذلك تنمية رأس المال البشري عبر الاستثمار في قطاعي الصحة والتعليم لتوفير يد عاملة نوعية.

مؤسسة تحدى الألفية شريك لدعم التنمية

مؤسسة تحدي الألفية (ملينيوم تشالنج كوربوريشن) هي وكالة مساعدات خارجية أمريكية، تجديدية ومستقلة تهدف إلى الحد من الفقر من خلال النمو الاقتصادي. وتقدم هذه المؤسسة منحا لمدة محددة بهدف تطوير النمو الاقتصادي وللحد من الفقر وتعزيز المؤسسات.

تم إنشاء هذه الوكالة في عام 2004، وهي مبادرة للإدارة الأمريكية تقوم على أساس الشراكة مع بلدان تمكنت من تحسين أدائها في ثلاثة

مجالات:

- تحسين الحكامة الرشيدة في الفضاء العام؛
- خلق بيئة مناسبة للمبادرة الخاصة؛
- التزام الدولة بالاستثمار بشكل كبير في القطاع الاجتماعي.

وتدار مؤسسة تحدى الألفية من طرف مجلس إدارة يرأسه وزير الخارجية ويضم ممثلين من القطاعين العام والخاص. ويضم المجلس إلى جانب وزير الخارجية كلا من وزير الخزانة والممثل التجاري للولايات المتحدة ومدير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والمدير التنفيذي لمؤسسة تحدي الألفية وأربعة أعضاء من القطاع الخاص يعينهم رئيس الولايات المتحدة.

برامج المؤسسة لتعزيز التنمية

لتحقيق أهدافها، تقدم مؤسسة تحدى الألفية نوعين من المساعدات المالية: برنامج "العتبة"، وبرنامج "الميثاق" الذي تستفيد منه البلدان التي تمكنت من تعزيز الحكامة الديمقراطية والليبرالية الاقتصادية والاستثمار في مواطنيها.

برنامج " العتبة " أداة لتعزيز الإصلاحات

يمثل الهدف العام لبرنامج "العتبة" مساعدة الدول للتأهل لبرنامج "الميثاق" من خلال إظهار التزامها وقدرتها على تنفيذ الإصلاحات السياسية والمؤسسية التي تستهدف معوقات النمو الاقتصادي ويساعد البلد المستفيد على: ـ تنفيذ إصلاحات سياسية ومؤسسية لتذليل معوقات النمو الاقتصادي؛

ـ خلق فرصة للدولة الشريكة لتظهر التزامها وقدرتها على تنفيذ إصلاحات شاملة ومستدامة لصالح النمو؛

ـ التشجيع على التحسين المستمر لمعايير الأهلية التي تدعم مؤشرات مؤسسة تحدي الألفية.

ويعتمد برنامج العتبة على مسار تشاوري مع حكومة الدولة الشريكة، والقطاع الخاص والمجتمع المدني وشركاء التنمية العاملين في الدولة المتأهلة.

وتتراوح قيمة المساعدة في هذا البرنامج ما بين 30 إلى 60 مليون دولار، على مدى 3 إلى 4 سنوات. يتم منحها عندما يعتبر الحد الأدنى لعدد المؤشرات مرضيا.

برنامج "الميثاق" تمويل لمشاريع هيكلية

يمول برنامج "الميثاق" مشاريع البنية التحتية الكبرى: وهو عبارة عن اتفاقية هبة مدتها خمس (5) سنوات بين مؤسسة تحدي الألفية والدولة المستفيدة مما يجعل من الممكن تمويل برامج هيكلية تهدف إلى تحفيز النمو الاقتصادي والحد من الفقر.

وتتراوح قيمة المساعدة في هذا البرنامج ما بين 300 إلى 600 مليون دولار، لمدة 5 سنوات. ويتم التأهل له عندما يتجاوز البلد المترشح أكثر من نصف المؤشرات، ويسيطر على الفساد ويحترم الحقوق الديمقراطية.

وسائل تحليل مؤسسة تحدي الألفية

تعتمد مؤسسة تحدي الألفية في تحليلاتها للأوضاع العامة للبلدان المرشحة للاستفادة من برامجها على أساس 20 مؤشرا مقسمة على ثلاث فئات أو مواضيع هي:

- الحكامة الرشيدة؛
- الحرية الاقتصادية؛
- الاستثمار في الموارد البشرية؛

وتقوم العديد من الجهات، مؤسسات واشخاصا (من القطاعين العام والخاص) بتزويد مؤسسة تحدي الألفية بالبيانات والمعلومات.

البقية ص 8

موريتانيا: التأهل لبرنامج "العتبة"

وضعية موريتانيا على مؤشر ات مؤسسة تحدى الألفية 2022 و 2023

الإجراءات المتخذة لمواكبة تأهل بلادنا للبرنامج

بفضل جهود الحكومة، خاصة خلال السنوات الثلاث الأخيرة، تمكنت موريتانيا من التأهل لبرنامج "العتبة" منذ ديسمبر 2022، من خلال تجاوز 10 مؤشرات من بين 20 مؤشرا بما في ذلك السيطرة على الفساد.

وكان الرئيس الأمريكي السيد جو بايدن قد أعلن تأهل موريتانيا لهذا البرنامج في القمة الإفريقية الأمريكية المنعقدة في ديسمبر 2022.

وفي إطار برنامج "العتبة" لمؤسسة تحدى الألفية اتخذت الحكومة الموريتانية الإجراءات التالية:

ـ تكليف وزارة الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية بملف مؤسسة تحدي الألفية؛

ـ أنشأت الوزارة وحدة تسيير خاصة بهذا البرنامج؛

ـ عينت الوزارة إداريا لبرنامج عتبة مؤسسة تحدي الألفية؛

ـ أنشأت الوزارة مجلسا استشاريا اقتصاديا مثلت داخله العديد من القطاعات العمومية والقطاع الخاص، وكلف بالتعاطي مع مؤسسة تحدي الألفية. ويتمثل دوره الرئيسي في المساهمة في تحليل المعوقات الاقتصادية للنمو، دعماً لمؤسسة تحدي الألفية.

وتضم هذه الهيئة الاستشارية المنشأة على مستوى وزارة الشؤون الاقتصادية كوكبة من ذوي الخبرة الاقتصادية يمثلون:

ـ وزارة الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية ، الوكالة الوطنية للإحصاء، الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات

ـ وزارة المالية؛

ـ وزارة التحول الرقمي والابتكار وعصرنة الإدارة؛

ـ وزارة البترول والمعادن والطاقة؛

ـ وزارة التجارة والصناعة، والصناعة التقليدية والسياحة؛

ـ وزارة التجهيز والنقل؛

ـ البنك المركزي؛

ـ مندوبية التآزر؛

ـ كلية العلوم القانونية والاقتصادية بجامعة نواكشوط،

ـ الاتحاد الوطني لأرباب العمل الموريتانيين.

وبإمكان المجلس، عند الحاجة، الاستعانة بشخصيات مرجعية ودعوة هيئات أخرى للمشاركة في أعماله.

لمؤسسة تحدى الألفية خطوة على الطريق الصحيح

وضعية موريتانيا على مؤشر ات مؤسسة تحدى الألفية 2022 و 2023

نحو إطلاق برنامج مؤسسة تحدى الألفية..

لقد انطلق مسار المشاورات الممهدة لتوقيع برنامج العتبة بالزيارة التي قام بها لبلادنا في فبراير 2023 وفد أمريكي رفيع المستوى بقيادة نائب رئيس قسم السياسات والتقييم بمؤسسة تحدي الألفية، السيدة أليسيا فيليبس ماندافيل. فعلاوة على تقديم مؤسسة تحدي الألفية وبرنامج العتبة لفخامة رئيس الجمهورية، بالفعل، فقد أتاحت هذه الزيارة عقد لقاءات عديدة وإجراءات محادثات مع صناع القرار المعنيين.

أما المراحل التالية من مسار إعداد الشراكة مع مؤسسة تحدي الألفية فتتمثل في:

- تحليل المعوقات التي تعترض النمو الاقتصادي (قيد التنفيذ)؛
- تحديد المعوقات الرئيسية التي ينبغي رفعها والإصلاحات التي سيتم إطلاقها، بالاتفاق بين الطرفين؛
- انتقاء الإصلاحات ذات الأولوية في إطار برنامج العتبة؛ ثم
- توقيع اتفاقية المنحة المرتبطة ببرنامج العتبة.

وفضلا عن ذلك، ستواصل الحكومة العمل من أجل تحسين مؤشرات مؤسسة تحدي الألفية الخاصة ببلادنا وذلك في أفق تأهلها لبرنامج الميثاق.

خلية تنسيق ومتابعة وتقييم مشاريع وبرامج تنمية الحوض الشرقي:

تطلق سبعة مشا ريع تنموية في الولاية

في إطار الجهود التي تقوم بها الحكومة لتنمية ولاية الحوض الشرقي، قام وزير الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية السيد أوسمان مامودو كان في الفترة 3-5 دجمبر 2022 بجولة في ولاية الحوض الشرقي رفقة ممثلين من منظمة الأمم المتحدة وعدد من الشركاء الفنيين والممولين، وقد أطلق معالي الوزير خلال هذه الجولة سبعة مشاريع تنموية، ودشن بنى تحتية عمومية. ويندرج إطلاق هذه الأنشطة في إطار تنفيذ التزامات شركائنا في تحالف الساحل التي تعهدوا بها خلال الطاولة المستديرة المنظمة في مدينة النعمة 27 نفمبر2021 والهادفة إلى تنمية الولاية.

وقد شملت هذ التدشينات التي أشرف عليها معالي الوزير في مدينة آمرج رفقة سيد محمد ولد الطالب أعمر وزير المياه والصرف الصحي انطلاقة مشروعين تنمويين في منطقة كوش هما مشروع تنمية إقليم كوش و المشروع المندمج لتثمين الموارد المائية في الحوضين بتمويل من الوكالة الفرنسية للتنمية .ويهدف المشروع الأول إلى تعزيز التنمية الاقتصادية لمنطقة كوش في بلديات: آمرج، عدل بكر، بوكادوم، ويعطى للمجالس البلدية دورا هاما في تصوره وتنفيذه، أما الهدف من المشروع الثاني فهو بناء 19 سدا، وتشييد أحواض مائية، إضافة إلى تمويل العديد من الأنشطة الاقتصادية والزراعية.

وعلى مستوى باسكنو، أطلق الوزير مشروع السلام الأخضر الممول بمبلغ 5, 1مليون دولار من طرف "صندوق بناء السلام ". ويتم تنفيذ هذا المشروع بالتعاون بين برنامج الأمم المتحدة للتنمية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالشراكة مع المنظمات غير الحكومية المحلية، ويهدف إلى إشراك

وإدماج النساء والشباب، كما يشجع على المبادرات الخضراء.

وشهدت فصالة الانطلاقة الفعلية لمشروع الكرامة الهادف إلى التحسين المستدام للظروف الحياتية للساكنة، واللاجئين، والعائدين من بلديتي المكف وفصالة. ويمول هذا المشروع الاتحاد الأوربي بمبلغ أربعة ملايين يورو، وتساعد في تنفيذه مجموعة من المنظمات غير الحكومية الدولية ترأسها منظمة " العمل ضد الجوع". فيما شكل مخيم أمبرة، وبانكو، والنعمة، محطات مهمة في هذه الجولة حيث تم في مخيم أمبرة إطلاق مشروع ممول من طرف الاتحاد الأوربي والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين بمبلغ مليون يورو، يهدف إلى الاستجابة لحاجيات اللاجئين القادمين من مالي، وذلك من خلال تسهيل اندماجهم الاجتماعي الاقتصادي، وتقوية اللحمة الاجتماعية بينهم وبين المجتمعات المحلية. أما في بانكو، فقد تم إطلاق المشروع الجهوي لدعم الرعي في الساحل المرحلة الثانية الذي ويرمى إلى تطوير وتثبيت المنمين في المناطق المستهدفة من الحوض الشرقي من خلال شق طرق واقية من الحرائق، وحفر آبار رعوية.

وفي مدينة النعمة المرحلة الأخيرة للجولة، تم إطلاق مشروع العدالة(إصلاح) الممول من طرف الدولة الموريتانية والوكالة الفرنسية للتنمية ويهدف إلى تعزيز ثقة المواطنين والمتقاضين في الجهاز القضائي للمساهمة في ترسيخ دولة القانون.

وتشكل هذه المشاريع تجسيدا لبعض الالتزامات التي ساهم بها شركاؤنا في تمويل برنامج الاستثمار العمومي الجهوي المندرج في إطار الاستراتيجية الجهوية للنمو المتسارع والرفاه المشترك لولاية الحوض الشرقي للفترة2022-2025. ولقد اتفقت الحكومة وشركاؤها في تحالف الساحل على تصنيف الحوض الشرقي إقليما تعمم فيه المقاربة الإقليمية المتكاملة ، كما تستفيد هذه الولاية من برنامج استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك.

كذلك استحدثت وزارة الشؤون الاقتصادية إبريل2022 خلية لتنسيق برامج ومشاريع تنمية الولاية ،وتم الإعلان عن العمل على رصد مبلغ 118 مليون دولار لصالح 29مشروعا تنمويا قابلا للاستدامة في هذه الولاية مما يجعلها منطقة تنا فسية ،جذابة، مؤهلة لتنمية مستدامة في أفق2025.وفي هذا الصدد انتهجت الحكومة ا مقاربة وطنية قائمة على اللامركزية والحد من التمركز تمكن من إنشاء مناطق تنافسية قابلة للحياة ، موفرة تنمية مستديمة، حيث تطمح بلادنا إلى تسهيل النمو الاقتصادي ذي التأثير القوى الإيجابي على التنمية البشرية في ولاية الحوض الشرقي.

وقد تضمنت الأنشطة المنظمة خلال الزيارة التي قام بها الوزير للولاية تقديم حصيلة نشاط خلية تنسيق ومتابعة وتقييم مشاريع وبرامج تنمية الحوض الشرقي وآفاقها المستقبلية بعد مضي سنة على الطاولة المستديرة المنظمة في نوفمبر 2021. وقد افتتحت الورشة من طرف معالي الوزير بحضور السلطات الإدارية والأمنية للولاية، وكذا الشركاء االماليين والفنيين وكانت مناسبة لتعزيز إشراك الفاعلين المحليين لبلوغ تنمية محلية منسجمة متناغمة في الولاية

وقد صدرت عن هذه الورشات التوصيات التالية:

ـضرورة تقريب المشاريع التنموية من المواطنين، وإشراك كل الفاعلين والشركاء في التنسيق والمتابعة، والتقييم؛

ـتعزيز قدرات المنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية لتمكينها من لعب الدور المحفز المنوط بها؛

ـتحويل الخلية إلى وكالة تنموية جهوية لتمكينها من لعب الدور الموكل إليها في سياسات واستراتيجيات التنمية في الولاية.

التعاون الموريتاني الياباني: شراكة تتعزز

شكلت علاقات التعاون بين موريتانيا وامبراطورية اليابان أحد النماذج المميزة للتعاون الثنائي. وتعود هذه العلاقات الى ستينيات القرن الماضي، حيث شمل التعاون بين البلدين تقديم الدعم لصالح التنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلادنا من خلال تنفيذ مشاريع حيوية كان لهذا الأثر الايجابي الملموس علي حياة المواطنين وشملت العديد من القطاعات مثل الصيد والبنى التحية والصحة والتعليم والمياه والأمن الغذائي والاتصال والبيئة.

ولتعزيز هذا التعاون وتطويره أدى معالي وزير الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية السيد أوسمان مامودو كان في الفترة ما بين 15-19 يناير 2023 زيارة لليابان عقد خلالها لقاءات متعددة مع كبار الشخصيات اليابانية حيث تباحث مع من نائب وزير الاقتصاد والتجارة والصناعة الياباني السيد ناجامين ماكوتو، ونائب وزير الخارجية الياباني السيد يامادا كينجي،

وكذلك نائب رئيس الوكالة اليابانية للتعاون الدولي(جيكا) المكلف بإفريقيا والشرق الوسط وأوروبا السيد آندونا أوكا، و الرئيس التنفيذي رئيس مجلس إدارة الشركة اليابانية للنفط والغاز والمعادن السيد تيتسوهيرو هوسونو وأخيرا كل من رئيس منظمة التجارة الخارجية اليابانية السيد كازوشيجي نوبوتاني، و السيد جون كاروب المستشار التنفيذي لتويوتا، والسيد تتسوجي أوهاشي رئيس مجلس إدارة شركة كوماتسو المكلفين بأفريقيا جنوب الصحراء في اتحاد أرباب العمل الياباني.

المباحثات تناولت أهمية التعاون بين بلادنا واليابان وما يمكن أن يترتب على ذلك من فوائد لصالح البلدين وكذلك سبل تعزيز الشراكة بين بلادنا ومختلف الهيئات الحكومية اليابانية وفاعلي القطاع الخاص في ظل تحسن وضعية المديونية في بلادنا، مما يتيح إمكانية الولوج إلى التمويلات الميسرة بهدف تمويل مشاريع هيكلية، لإثراء محفظة المشاريع التنموية في بلادنا.

ودعا معالي الوزير خلال مباحثاته مع مختلف الجهات اليابانية إلى مراجعة أدوات التعاون مع بلادنا التي ستنتقل قريباً إلى الفئة المتوسطة من حيث المديونية.

وأكد على ضرورة تطوير تعاون القطاع الخاص الياباني مع بلادنا وتعزيز حضور وكالة التعاون الدولي اليابانية في موريتانيا.

البقية ص 12

التعاون الياباني الموريتاني في سطور

ساهمت اليابان في دعم التنمية في بلادنا على مدى عقود، وقد تعززت هذه المساهمة بعد إطلاق مبادرة تيكاد (مؤتمر طوكيو الدولي لتنمية افريقيا).

في هذا السياق، استفادت موريتانيا من العديد من عمليات تمويل المشاريع في شكل هبات أو في إطار التعاون الفني مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي "جيكا".

ويمكن تحديد القطاعات المستفيدة من هذ ه التمويلات على سبيل المثال لا لحضر فيما يلي:

قطاع الصحة:

مشروع تعزيز القدرات للتصدي لوباء كوفيد ـ19 والذي تم تمويله بـ 1.9 مليون دولار أمريكي. ويشمل هذا المشروع التبرع بالمختبرات ومعدات رعاية المرضى بالإضافة إلى التكوين للطواقم الصحية وتم استلام المعدات في 2021-2022.

قطاع الصيد:

1 ـ مشروع ترميم وإعادة بناء مختبرات التفتيش والتحليل لصالح المكتب الوطني للفحص الصحي للمنتجات السمكية والاستزراع بنواديبو بمبلغ 12.39 مليون دولار (الحد الأقصى المنصوص عليه في الاتفاقية 14.25 مليون دولار). يتضمن ذلك إعادة بناء المختبرات وتجهيز المعدات وإنشاء مبنى من 3 طوابق للمختبرات (اكتمل 70٪)، ومن المقرر افتتاحه في يونيو 2023؛

2. مشروع تطوير مركز التأهيل والتدريب لحرف الصيد بمبلغ 19.15 مليون دولار، ويشمل هذا المشروع إعادة تأهيل المركز الذي سيكون بمثابة مقر تدريب وإقامة للمتدربين وتطوير المعدات (المحركات وأجهزة التجميد التجارية، إلخ). وسيبدأ المشروع قريبا.

3. مشروع تجديد سفينة بحوث الصيد بمبلغ تقديري 23 مليون دولار ؛ المشروع ما يزال في مرحلة التقييم؛

بالإضافة إلى هذه المشاريع، هناك خبراء ترسلهم "جايكا" لصالح الوزارات القطاعية.

مشاريع أخرى خارج إطار التعاون مع "جيكا":

ـ هبات في إطار برنامج المساعدة الغذائية لصالح مفوضية الأمن الغذائي بلغت قيمة هذا المساعدات للسنة 2021-2022 مليار ي(2) ين ياباني؛

ـ البرنامج ذو الأولوية " لحدادة" الذي تنفذه مفوضية الأمن الغذائي، بمبلغ 42 مليون أوقية ، والذي يستهدف مساعدة القرى الموريتانية الواقعة على الحدود مع دولة مالي وكذلك اللاجئين الماليين؛

ـ مشروع دعم المعدات الزراعية (جرارات، حفارات... إلخ) بمبلغ 600 مليون ين ياباني قيد الإعداد.

آفاق التعاون:

ـ افتتاح مكتب للوكالة اليابانية للتعاون الدولي في موريتانيا.

ـ تنويع نطاق التعاون مع اليابان.

منتدى الاستثمار الأول لموريتانيا ومنظمة التعاون الاسلامي:

تحسن في مناخ الأعمال وفرص لامحدودة

شهدت العاصمة نواكشوط يومي 16-15 مارس 2023 بالمركز الدولي للمؤتمرات فعاليات منتدى الاستثمار لموريتانيا ومنظمة التعاون الإسلامي المنظم تحت عنوان "موريتانيا بلد الفرص اللامتناهية ". بإشراف معالي الوزير الأول، السيد محمد ولد بلال مسعود، وبحضور معالي وزير الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية السيد أوسمان مامودو كان والأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي الحسين إبراهيم طه.

فعاليات المنتدى شملت حفل افتتاح من طرف الوزير الأول الذي تناول في كلمة بالمناسبة أهمية هذا الملتقى الذي سيسمح باستعراض فرص الاستثمار في موريتانيا ودفع العلاقات الاقتصادية بين بلادنا ودول المنظمة، كما أوضح أنه يشكل فرصة ثمينة للتواصل المباشر بين مختلف الجهات الفاعلة في مجال الاستثمار من القطاعين العام والخاص، مؤكدا أن حضور القطاع الخاص الوطني اليوم الذي يباشر إطلاق مشاريع كبرى في القطاعات الأولوية، يبرهن على دوره البارز كمحرك للتنمية الاقتصادية في البلاد.

بدوره معالي وزير الشؤون الاقتصادية استعرض إمكانات البلاد الاقتصادية التي جعلتها وجهة مفضلة للاستثمارات الخارجية المباشرة، مشيرا إلى أنه انطلاقا من هذه الإمكانيات تتبع الحكومة سياسة تعتمد على تنويع الاقتصاد خصوصا في مجالات الزراعة والتنمية الحيوانية والسياحة، التي تزخر بأهم الإمكانات.

كما تناوب على الكلام في المنتدى كل من رئيس منطقة نواذيبو الحرة، ورئيس الاتحاد الوطني لأرباب العمال الموريتانيين، والمديرة العامة للمركز الإسلامي لتنمية التجارة، والأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، وممثل برنامج الأمم المتحدة للتنمية، الذين أكدوا على أهمية هذا الملتقى مشيدين بوضع البلاد وما تتمتع به من استقرار وأمن الأمر الذي يشكل أحد أهم وسائل جذب الاستثمار.

وشهد حفل الافتتاح توقيع العديد من مذكرات التفاهم والاتفاقيات بين عدد من الهيئات الدولية والهيئات الوطنية، حيث وقعت اتفاقية بين المركز الإسلامي لتنمية التجارة، ومؤسسة "نكس فير ليمتد "، المعتمدة من طرف مؤسسة قطر للسياحة، حول تنظيم المعرض الثالث للسياحة في البلدان الأعضاء لمنظمة التعاون الإسلامي. وكذلك وقعت مذكرة تفاهم بين الأكاديمية الدبلوماسية الموريتانية، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، واتفاقية شراكة بين الوكالة الموريتانية لترقية الاستثمار، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة. وأخيرا مذكرة تفاهم بين الاتحادية الوطنية للصيد والجامعة المغربية لصناعات تحويل وتثمين الأسماك.

وقد تخللت أعمال المنتدى على مدى اليومين خمس جلسات تناولت بالنقاش القطاعات الإنتاجية، والطاقة والمعادن، وتعزيز الشمولية المالية للمؤسسات النسوية الصغيرة والمتوسطة في موريتانيا والبنية التحتية والسياحة، إضافة إلى ندوة عن بعد مع " ليكونميست" تناولت فرص الاستثمار في موريتانيا.

وأشاد المتدخلون في ورشات المنتدى بالفرص الكبيرة والواعدة للاستثمار في موريتانيا، ودعوا إلى التوجه إلى الاستثمار في البلاد، والاستفادة من الفرص الكثيرة والمتنوعة غير المستغلة في هذا المجال، في ظل ما تقدمه الدولة للمستثمرين من تسهيلات وما شهده مناخ الأعمال من تحسن.

التعاون الموريتاني الياباني:

شراكة تتعزز

كما استعرض الوضع الايجابي للاقتصاد الكلي لبلادنا والإمكانيات الكبيرة التي يتوفر عليها، إضافة إلى الإصلاحات الاقتصادية الناجعة التي كفلت السيطرة على ديون البلاد.

وقد شدد معاليه في لقاءاته مع السلطات الحكومية اليابانية على ضرورة دعم موقف بلادنا الهادف إلى جلب القطاع الخاص الياباني لاستكشاف الإمكانات الهائلة التي توفرها موريتانيا، وكذلك تعزيز دعم السلطات العليا اليابانية لبلادنا في إطار الشراكة التي تربط بلدينا في مجال التمويلات الميسرة لتسريع وتطوير البرامج التنموية التي تنفذها الحكومة الموريتانية.

الجهات اليابانية من جانبها أكدت على اهتمامها بالتطورات التي تشهدها موريتانيا مؤكدة على أن المعطيات الجديدة التي حصلت عليها خلال المباحثات مع معالي الوزير ستأخذ بعناية، و أن الحصول على التمويلات الميسرة ستتم مناقشته كما أن ومراجعة أدوات التعاون ستكون محل تحسيس لدى أعلى المستويات في اليابان.

متابعة وتقييم أداء محفظة المشاريع :

تحسن مطرد في التنفيذ

كشف معالي وزير الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية، السيد عثمان مامودو كان، خلال تعليقه في المؤتمر الصحفي الأسبوعي للحكومة على البيان الذي قدم أمام مجلس الوزراء المتعلق بتنفيذ المشاريع خلال شهر يناير المنصرم، عن أن تنفيذ المشاريع شهد تحسنا ملحوظا في الأشهر الأخيرة، حيث وصلت نسبة تجاوب منسقي المشاريع مع الوزارة شهر يناير الماضي 81.7٪ بدلا من 45٪ خلال شهر يوليو الماضي.

وأوضح بالأرقام مدى تحسن أداء المشاريع، حيث ارتفع من 45٪ شهر يوليو الماضي إلى 50.1٪ في أغسطس، ليصل إلى 55.8 ٪ في سبتمبر، قبل أن يصل إلى ما يزيد على 84 ٪ في شهر نوفمبر الماضي.

كما انخفضت نسبة المشاريع يضيف معالي الوزير التي تعاني بعض العراقيل من 58٪ شهر يوليو المنصرم إلى 21.7٪ شهر يناير الماضي، مبرزا أن الهدف هو الوصول إلى أقل من 20٪ في هذا المجال.

وكانت المديرية العامة للتمويلات والتعاون الاقتصادي من خلال مديرية الإشراف على المشاريع أطلقت برنامجا طموحا لتقييم ومتابعة أداء المشاريع والبرامج على المستوى الوطني تمثل في عملية إعداد تقرير مراجعة الأداء لمحفظة مشاريع وبرامج التنمية في موريتانيا للسنة المالية 2022. ولتحقيق هذه الغاية، تم الاتصال كل القطاعات المعنية بهدف جمع كافة المعلومات الخاصة بهذه المشاريع. ويعد هذا التقرير هو الإصدار الثاني من المراجعة السنوية لأداء المحفظة حيث تم الإصدار الأول للسنة المالية

2021 الذي سيشكل مرجعا لقياس التقدم المحرز في تنفيذ محفظة المشاريع للسنوات القادمة.

وقد أتاح التحليل وكذلك استنتاجات ورشة العمل التحسيسية المنظمة لصالح منسقي المشاريع في يونيو 2021، استخلاص الدروس حول الحاجة إلى التحسين في المجالات التالية :

تحسين معدل تغطية المحفظة: لم تشمل مراجعة عام 2021 سوى المشاريع الممولة من الخارج، والتي لم يستجب منها سوى 45٪ للاستبيان المقدم لجمع المعلومات. على الرغم من أن هذه العينة تغطي جميع القطاعات والقطاعات الفرعية، وتعرض إلى حد كبير المصاعب الأساسية للمحفظة، وبالتالي فإنه من الضروري بذل جهد لزيادة معدل الاستجابة للاستبيان بشكل أكبر.

تعزيز معايير الأداء: إن تحديد الوضع العام لأداء للمشاريع يتم من خلال متابعة وضعية السحب؛ وتم تصنيف المشروعات التي تعاني من المشاكل بناء على طبيعة وأسباب التأخر في عمليات السحب. إن هذه الوضعية يجب أن تعزز من خلال تحليل العوامل التشغيلية والأهداف التنموية للحصول على تقييم كامل لأداء المحفظة.

دمج تحليل النتائج التي تم الحصول عليها من المشاريع في المراجعة: ركزت المراجعة بشكل أكبر على العمليات والأنشطة وليس على النتائج من حيث تحسين الظروف المعيشية للسكان. ومن المهم تقييم درجة تحقيق المخرجات والآثار المعتمدة في الإطارات المنطقية، خاصة بالنسبة للمشاريع التي وصلت إلى مستوى تنفيذ متقدم للغاية.

تشجيع التبادل المباشر مع المشاريع: كانت المراجعة موضوع عمل مكتبي، بناءً على المعلومات التي أرسلها منسقو المشاريع. من أجل ضمان جودة المعلومات، تكون جلسات العمل في الموقع ضرورية للسماح بإجراء مناقشات مباشرة ومعمقة مع فرق المشاريع. وستدمج المراجعة السنوية لعام 2022 جميع المشاريع في المحفظة الممولة من الموارد الوطنية والخارجية. ويجب أن تتضمن الدروس المستخلصة من الاستعراض السابق، لتحقيق قيمة مضافة في تحسين أداء المحفظة. ولهذا الغرض، سيتم اتخاذ الخطوات التالية:

- من أجل تحسين معدل تغطية المحفظة، ستكون رسالة التعميم الصادرة عن وزير الشؤون الاقتصادية موضوع متابعة مكثفة مع مراجعات وزيارات ميدانية؛
- من أجل تعزيز معايير الأداء، سيتم إضافة معايير أخرى تغطي الأبعاد العملية والاستراتيجية. كما سيتم تطوير مؤشر تركيبي يغطي جميع الأبعاد وسيعطي تقديرا أكثر موضوعية لأداء كل مشروع؛
- لدمج النتائج التي تم الحصول عليها في المراجعة، سيتم تطوير إطار قياس الأداء لجمع المعلومات حول مخرجات وتأثيرات المشاريع والمستفيدين منها؛
- ولتعزيز جودة المعلومات، سيتم تنظيم جلسات عمل مع منسقين مختارين جيدًا للمشروع لجمع بيانات موثوقة ومناقشة تحديات التنفيذ.

هذا، ويعمل فريق إدارة الإشراف على المشاريع بجد في إعداد التقرير، ومن المقرر الانتهاء منه في أبريل 2023.

التعاون الموريتاني الاسباني:

وفد من المستثمرين الاسبان يطلع على فرص الاستثمار في موريتانيا

نظم وفد من المستثمرين الاسبان زيارة للابدنا خلال الفترة ما بين 16-19 يناير 2023 بهدف الاطلاع على فرص الاستثمار في بلادنا وقد تم خلال هذه الزيارة عقد جلسة عمل مع الوفد ضم رجال أعمال ومستثمرين، برئاسة الوزيرة المكلفة بالاقتصاد في ولاية مرسيه الإسبانية، السيدة ماريا ديلافييل من طرف الأمين العام لوزارة الشؤون الاقتصادية و ترقية القطاعات الإنتاجية، السيد يعقوب ولد أحمد عيشه وقد رحب الأمين العام لوزارة الشؤون الاقتصادية، بالوفد الزائر، مشيرا إلى أن هذه الزيارة، سترفع من مستوى العلاقات التي تربط البلدين، وأضاف أن ولاية مرسيه تعتبر من بين أولى الولايات في المملكة الإسبانية في مجالات الزراعة والتطور التكنولوجي.

وبدورها الوزيرة المكلفة بالاقتصاد في ولاية مرسيه، قالت إن هذه الزيارة ستمكن الوفد من معرفة المقدرات وفرص الاستثمار في موريتانيا، كما استعرضت أهم

إنجازات الولاية ومدى تطورها الاقتصادي، وشددت أن موريتانيا والمملكة الإسبانية تربطهما علاقات متميزة في العديد من المجالات.

وفي اطار برنامج الزيارة نظم وفد رجال الأعمال الإسبان برئاسة السيد فرناندو دياز، مدير مصلحة الاستثمار الخارجي والاستيراد والتصدير، مرفوقا بعدد من المستثمرين ورجال الأعمال، زيارة لمدينة انواذيبو، تفقد خلالها منطقة انواذيبو الحرة، حيث استقبل من طرف رئيس المنطقة الحرة ، الذي عبر بدوره عن ارتياحه لهذه الزيارة التي ستمكن من معرفة المقدرات وفرص الاستثمار في بلادنا، مبرزا أن بلادنا تربطها علاقات متميزة بالمملكة الإسبانية، كما أبدى رئيس المنطقة الحرة ارتياحه بتواجد مدراء وممثلي شركات إسبانية، راجيا أن يكون لهذه الزيارة الأثر الإيجابي على البلدين الصديقين. كما زار الوفد الشركة الموريتانية للصناعة والمناجم (اسنيم)، واستمع الزوار إلى شروح مفصلة عن الشركة والدور الكبير الذي تضطلع به في نسيج الاقتصاد الوطني، مبرزين التطورات الحاصلة على مستوى التصدير واستغلال المعدن حيث تعتبر موريتانيا ثاني مصدر في القارة الافريقية. بعدها زار الوفد الشركة الوطنية لصناعة السفن، حيث قدمت لهم شروح عن طبيعة عمل الشركة باعتبارها شركة لصناعة وإصلاح السفن وصيانتها، إضافة إلى كونها تعمل على تجديد وعصرنة أسطول الصيد التقليدي الوطني.

زيارة الوفد الاسباني لبلادنا التي دامت أربعة أيام تأتي تجسيدا لتوجيهات فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني خلال زيارته للملكة الإسبانية، في شهر مارس 2022، والتي دعا خلالها إلى ضرورة تعزيز الشراكة الاقتصادية بين بلادنا واسبانيا خاصة ولاية مرسية التي زارها واطلع على التقدم الكبير الذي حققت في الميدان الزراعي حيث وجه دعوة للمستثمرين للاستفادة من الإمكانات الكبيرة التي تتيحها بلادنا في المجال الفلاحي.

اتفاقيات

وقعت بلادنا على مدى الأشهر الماضية عدة اتفاقيات مع عدد من شركائنا الماليين والفنيين وجاءت هذه الاتفاقيات على النحو ا لتالي:

- اتفاقية قرض مع البنك الدولي؛ وتبلغ القيمة الإجمالية للقرض المقدم من طرف الرابطة الدولية للتنمية (إحدى مؤسسات مجموعة البنك الدولي) 50 مليون دولار، أي ما يعادل 1.9 مليار (مليار وتسع مائة مليون أوقية) ، موجهة لتمويل مشروع دعم التنمية والابتكار في قطاع الزراعة في موريتانيا.
- اتفاقية تمويل مع وكالة التنمية الأمريكية لدعم قطاع الزراعة والعملية الانتخابية في بلادنا وتبلغ القيمة الاجمالية للاتفاقية 3.750.000 دولار (ثلاثة ملايين وسبع مائة وخمسون ألف دولار أمريكي).
- اتفاقية تمويل بقيمة 12 مليون اورو مع الوكالة الفرنسية للتنمية ويهدف هذا التمويل الذي يبلغ 12 مليون أورو أي ما يعادل 477 مليون أوقية جديدة على مدى ثلاث سنوات، إلى تعزيز فعالية النظام الوطني للحماية الاجتماعية وتوسيع نطاق تغطية الأسر الهشة بما في ذلك اللاجئين وكذلك تفعيل أدوات الحماية الاجتماعية وللمساهمة في الخطط الوطنية لمواجهة انعدام الأمن الغذائي.
- اتفاقية بقيمة 10 مليار أوقية قديمة مع الولايات المتحدة الأمريكية ويهدف البرنامج، الذي يتدخل في ولايات تكانت، غورغول و لبراكنه، و الممول بمبلغ 28.5 مليون دولار للمساهمة في تعزيز جهود قطاع التعليم من أجل تحسين جودته في موريتانيا.
- توقيع اتفاقية منحة بين موريتانيا واليابان لدعم التكيف مع تغير المناخ وستوجه المنحة والتي يصل غلافها الإجمالي إلى مبلغ 600 مليون ين ياباني، أي ما يعادل حوالي 151 مليون أوقية جديدة، إلى ضمان الإنتاج الزراعي المستديم وتحقيق الأمن الغذائي، وذلك من خلال إدخال آلية زراعية للاستجابة للآثار السلبية للتغير المناخي على الإنتاج الغذائي.

السياسة الحكومية في مجال تثمين الأملاك العقارية الزراعية:

مقاربة جديدة للاستغلال الأمثل للمقدرات الزراعية

رغم مساحاتها الشاسعة الصالحة للزراعة التي تقدر ب 513 ألف هكتار. ظلت بلادنا تعاني من نقص في مجال الانتاج الزراعي بفعل غياب الرؤية وانعدام سياسة حكومية قادرة على حل المشاكل التي تعيق تطور هذا القطاع، وفي مقدمتها جلب خبرات فنية واستثمارات قادرة على خلق نهضة زراعية.

وللتغلب على هذه المشاكل مجتمعة، ضمن فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني في برنامجه " تعهداتي" رؤية لتنفيذ سياسة ترمي إلى تحقيق الاستفادة المثلى من مقدرات الإنتاج الزراعي، من خلال مجموعة من الإجراءات تشمل إصلاحا عقاريا عادلا ومنصفا ويزيد من وتيرة استصلاح الأراضي الزراعية.

ولتنفيذ السياسة الحكومة الجديدة، تم إنشاء لجنة فنية لدعم الاستغلال الأمثل للمقدرات العقارية الزراعية الوطنية خلال سنة 2021 عهد إليها بالسهر على تنفيذ هذه الرؤية.

بعد مرور عام على إنشائها، يمكن للجنة الدعم الفني للاستغلال الأمثل للمقدرات العقارية الزراعية الوطنية التأكيد على أنها وضعت السياسة الحكومية الحالية في مجال الأملاك العقارية الزراعية على المسار الصحيح. وبصفتها أداة فنية لتجسيد سياسة حكومية توافقية للاستغلال الأمثل للأراضي الزراعية، سجلت أعمال هذه اللجنة نتائج شبه مرضية على الرغم من الصعوبات والطريق الطويل الذي يتعين قطعه.

رؤية جديدة..

كما هو الشأن في العديد من البلدان في شبه المنطقة، كان لجائحة كوفيد 19 تأثيرات سلبية على بلادنا، وفي هذا السياق، وضع رئيس الجمهورية في صلب أولوياته التخفيف من التداعيات السلبية لهذه الجائحة على الاقتصاد الوطني وعلى الظروف المعيشية للسكان من خلال تضمين برنامج أولوياتي الموسع عدة محاور من بينها تطوير إمكانات القطاعات الإنتاجية لتسريع تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي ولتعزيز قدرة المجتمعات الريفية على الصمود من خلال الإدارة الأمثل للأملاك العقارية الوطنية واستثمارها.

وتجسيدا لذلك وبناء على توجيهات من فخامة السيد رئيس الجمهورية، عرض وزير الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية الرؤية الجديدة للحكومة في يونيو 2021 بدار البركة وأشفع ذلك بتقديم بيان في مجلس الوزراء بالاشتراك مع وزير الزراعة. وقد تركزت هذه الرؤية على الإجراءات التالية:

- الاستغلال الأمثل للأملاك العقارية الوطنية الزراعية من منظور مبتكر يرمى إلى الزيادة المستدامة للإنتاج الزراعي العصري والنوعي؛
- ترقية الزراعة العصرية القادرة على المنافسة؛
- تطوير شعب زراعية ذات إمكانات إنتاجية كبيرة.

ومن أجل تنفيذ أفضل للمقاربة التي قدمت الحكومة، تم إنشاء لجنة توجيهية ولجنة فنية للدعم من أجل الاستغلال الأمثل للأملاك العقارية الزراعية. وتكلف هاتان الهيئتان بمهمة اتخاذ الاجراءات المناسبة لتسيير شامل وتوافقي، للأراضي الريفية. ويتمثل هذا التسيير في الخطوات التالية:

(1)تسهيل تأمين الحقوق العقارية، لتثمين الأرض كأداة ومصدر للتماسك الاجتماعي والتضامن والتنمية الاقتصادية، بدلاً من أن تكون مصدرا للنزاع؛

(2) تشجيع تمويل القطاع الزراعي على أساس قاعدة أسلوب حيازة الأرض وفقًا للأسس الأخلاقية والدينية للبلاد، بما يعزز التماسك الوطني القوي من أجل ضمان وتيرة استصلاح متسارع لصالح المجتمعات والفئات الاجتماعية الهشة؛

(3)إنشاء بنية تحتية متجانسة ضرورية لترقية القطاع الزراع؛.

(4)خلق بنى تحتية أساسية جذابة للمستثمرين.

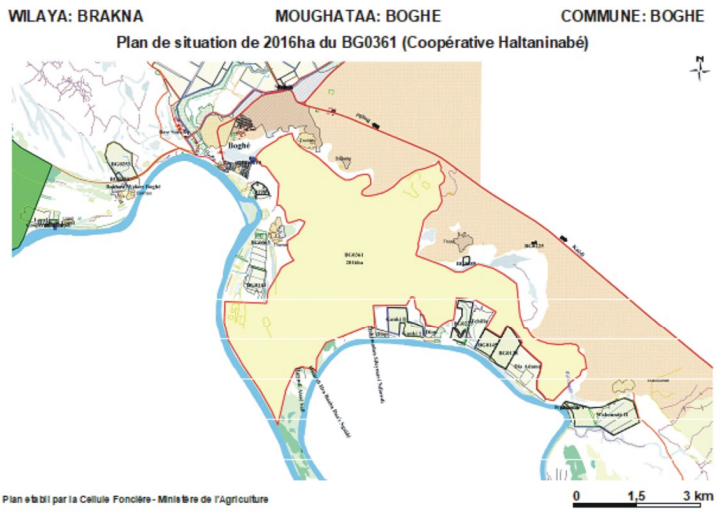

المعوقات الرئيسية

إن تنفيذ السياسة الحكومية الجديدة، واجه مصاعب عديدة كان على هذه الهيئات المكلفة بالملف أن تتعامل معها، وقد تجسدت هذه العراقيل في جوانب لوجستية وقانونية، مؤسسية نذكر منها:

- تعدد المصالح العمومية المعنية بالإشكالية العقارية، وعدم كفاية الموارد البشرية الملائمة، فضلاً عن التباطؤ الإداري في تنفيذ قرارات جهات الوصاية؛
- غياب قنوات للتواصل والتنسيق على المستوى الإداري؛
- غياب الروابط المؤسسية بين اللجنة والقطاعات الوزارية المعنية بتسيير ملف العقار الزراعي؛
- التأخر في تشكيل اللجنة التوجيهية، حيث كان على هذه الهيئة الفتية أن تتولى، في ظل عدم وجود هياكل متخصصة أخرى، مهام دراسية معينة، على وجه الخصوص في جانب الملكية العقارية المشتركة، بالنظر إلى الضرورة الملحة لتنفيذها قبل وصول المستثمرين. الأمر المحبط مع كل ما سبق هو أن بعض المناطق قد غمرتها المياه وتحتاج إلى جهود استصلاح كبيرة. وهذا الجانب هو من مسؤولية الدولة، التي أخذت على عاتقها مسؤولية البنى التحتية المهيكلة (الكهرباء، المياه، السدود. إلخ).

البقية ص 16

السياسة الحكومية في مجال تثمين الأملاك العقارية الزراعية:

مقاربة جديدة للاستغلال الأمثل للمقدرات الزراعية

الحصيلة

بعد عام من إنشائها، تم اصدار المقررات الوزارية المشتركة بشأن إنشاء اللجان الفنية والتوجيهية في يناير 2022، بعد ذلك بدأت اللجنة الفنية تنفيذ أنشطة أخرى كان هدفها تنفيذ القرارات التي اتخذتها اللجنان المحلية. في هذا الجانب، زارت بعثة من اللجنة الفنية ولايات الترارزه ولبراكنه وكوركل وقدمت إلى السلطات الإقليمية للولايات المذكورة المقاربة الجديدة لتسيير الأملاك العقارية الريفية. على مستوى آخر، تم تنظيم ثلاث بعثات استطلاعية في بابابي بناء على طلب قادة تعاونية "بابابي لوتي" الذين أعربوا عن اهتمامهم بالالتزام بهذه الرؤية الجديدة، وتوجهت بعثتان من اللجنة الفنية على الفور إلى "بابابي" و"تينيل" للاطلاع عن كثب على المقاطع الزراعية المقترحة وشرح الرؤية الجديدة للسياسة العقارية للسكان المعنيين. وبالفعل، ومن أجل تنفيذ المهام، تم وضع جدول زمني للأنشطة المبرمجة خلال الفترة من 2022 إلى 2024. ويسلط هذا الجدول الزمني الضوء على الخطوات المهمة في تنفيذ الأنشطة المتعلقة بإدارة الأملاك العقارية الزراعية الوطنية. ومواكبة لما سبق، تم إصدار مذكرة إطار عمل استراتيجي تحتوي على الخطوط العريضة لرؤية الحكومة وعلى أساس معايير الأهلية للمناطق التي سيتم تحديدها على أنها تقدم فرصا للنمو الزراعي و من المحتمل أن تجتذب مستثمرين خصوصيين.

ويجدر ذكر مشاركة اللجنة النشطة في الإعداد الفني لمشروع دعم التطوير والابتكار في القطاع الزراعي الموريتاني، ووضع إطار تنظيمي جديد للجنة وإنشاء أربع لجان فرعية وعقد اجتماع مع الوزير الأول وآخر مع وزير الزراعة للحصول على الدعم المعنوي، إضافة إلى لقاء مجموعة عريضة من النواب الوطنيين (ضمت 40 نائبا) أعربوا عن دعمهم الكامل لرؤية رئيس الجمهورية.

كما تم تنفيذ أنشطة أخرى ذات أهمية خاصة تتعلق بتحديد مناطق الفرص المحتملة ـ(بابابي وتينيل) التي تم تنفيذ مهمات بشأنها لتقييم الوضع على الأرض، وتأكيد دعم المجتمعات لهذه المقاربة و الاتفاق والتلاحم بين أعضاء التعاونيات في أفق اتفاقية عقارية حقيقية وإعداد المراحل القادمة.

تينيل-بوكي الشرقي: تم تسجيل ملف التسوية العقارية لهذه المنطقة منذ عام 2007 باسم تعاونية هالتالينابي في السجل العقاري لمقاطعة بوكي بناء على طلب تصحيح في شهادة ملكية على مساحة 1240 هكتارا في موقع يسمى تينيل إن هذا الملف الآن مقدم من طرف تعاونية هارتاللو وتسجيله يفتح الطريق أمام معالجة ملف طلب تصحيح وضعية العقار من قبل اللجنة المقاطعية بحيث يمكن تقديمه إلى المستويات الأخرى (الجهوي والوطني).

بابابي : منذ يوليو 2020، تم إدخال ملف تسوية العقار لموقع بلال لوتي بابابي في السجل العقاري المقاطعي. ويمهد هذا التسجيل الآن الطريق لمعالجة ملف طلب تسوية العقار من قبل لجنة المقاطعة بحيث يمكن تقديمه إلى المستويات الأخرى (الجهوية والوطنية). وقد تم إجراء تحقيق اجتماعي عقاري في موقعي بابابي وتينيل، بدعم من قسم علم الاجتماع بجامعة نواكشوط، وأتاح هذا التدخل إعداد دراسة أولية للبلديتين، لتحديد المستفيدين من الموقعين ووضع خرائط لكل حقل داخل الأحواض المدرجة المختلفة. كما تم الانتهاء من رسم الخرائط التفصيلية للمواقع. دار البركة: عقد جمعية عمومية لجميع أصحاب الحقوق العقارية في بلديتي دار البركة وولد بيرم. أتاحت هذه المهمة تسوية الصعوبات وإقامة علاقات ثقة مع المجتمعات المعنية. وثمة مهمة ثانية مخطط لها هناك من أجل مقابلة مختلف أصحاب المصلحة وزيارة المواقع المختارة كمجالات للفرص المحتملة للشراكة بين القطاعين العام والخاص.

انتيكان: تم عقد اجتماعين مع ممثلي مجتمعات هذه المقاطعة الجديدة الذين يعيشون في وئام. يلتزم سكان هذه المقاطعة بهذه السياسة الجديدة، ولا سيما سياسة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وسمحت الزيارة الميدانية بتحديد إمكانيات كبيرة تبلغ حوالي 32700 هكتار.

وتتميز هذه المنطقة بطابعها الرعوي وبتجدد غطائها الغابوي.

كرمسين: مكنت مقابلة مع حاكم المقاطعة ومعاونيه من تحديد المقدرات المحتمل أن تكون صالحة للاستثمار، بما في ذلك منطقة الواسعة (1500 هكتار) ودار السلام (1100 هكتار) وافطوط الساحلي الجنوبي (1500 هكتار) وآفطوط الساحلي الشمالي (5000 هكتار)؛ وكشفت بعثة ميدانية أن هذه المناطق قد تم دمجها بالفعل في مشاريع أخرى.

في بلدية ولد بيرم، أتاحت مهمتان تشاوريتان مع المجتمعات الزراعية تحديد منطقتين بالتشاور وبموافقة السكان، أحداهما في بيلان (1930 هكتارًا) والأخرى في بورديان (1000 هكتار).

في بلدية دار البركة، بالتشاور وموافقة السكان المحليين تم تحديد منطقتين تصل مساحة كل منهما 1700 هكتار.

في مقاطعة امباني بناء على طلب السكان تم تحديد منطقتين أولاهما تصل مساحتها 800 هكتار تابعة لبلدية فونيب والثانية تقدر ب 800 هكتار تابعة لمحمد ولد جولي.

في مقاطعة كيهدي تم تحديد منطقتين في السهل الذي تحتله المزرعة النموذجية بكوركول1 والمزرعة النموذجية بكوركول2 خلال الزيارة الرئاسية لرئيس الجمهورية إلى بوكي، كما تم تحديد سهل عفنية على أنه مقطع محتمل ذو إمكانات زراعية عالية.

نتائج مقبولة وآفاق واعدة

بعد عام من بذل الجهود من طرف لجنة الدعم الفني للاستغلال الأمثل للمقدرات العقارية الزراعية الوطنية يمكن القول بأن النتائج التي تم الحصول عليها كانت مرضية بشكل عام.

كما يمكنا القول بأن الأنشطة الميدانية المختلفة التي قامت بها اللجنة من خلال بعثاتها مكنت من استخلاص فكرة مهمة مفادها أن الدور الأساسي لهذه اللجنة هو دور تسهيلي في مجال علاقات تسيير العقار بين الدولة والمجتمعات الريفية، أصحاب الحقوق. وقد أتاحت هذه المقاربة غير المسبوقة كسب ثقة المجموعات المحلية، من جهة، كما أتاحت من جهة ثانية جذب المستثمرين الذين وقعوا اتفاقيات بشكلي فعلي.